

تقدير

اولا زمت زيد الاستئناس كونه محبوسا عليه ملازمة وملازمة له والى اصله ان
 يمكن تقدير نفس الفعل المستنسخة قدروا ان لم يمكن فان امكن تقدير فعل بمعنى الفعل
 المختص المنضم قدروا ان لم يمكن قدروا زمت مع الفعل المنسوخ والمقابل ان يقول
 يرضى في التعريف المذكور لما اضره عامله على شرطه المستنسخة كان لان زيد اني قولنا
 زيدا انك انما يصدر عليه المذكور فليعلم ان يكون مفعولا به لان ما اضره
 عامله قسم من اقسام مفعول به مع انه خبره كان ليس بمفعول به ويجوز
 عنه بان لا يفسر انه يلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضره عامله انتم من المفعول
 مع انه قسم من اقسامه بل هو ان يكون الشيء اعم من الاضرب من الوجود ووجه
 اوله المراد بالاسم في قولنا كل اسم بعده فعل هو المفعول به فكأنه قال كل اسم
 مفعول به بعده فعل الاثر ولم يذكر اعتمادا على فهم المتعلم لانه لا قسم للمفعول به الذكر
 يجب حذف ناصبه الا اقسامه الا انه يعلم ان كل قسم منها مفعول به فام يجمع الى ذكره
 ثانيا **فصل** ويجوز الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها
 كما مع غير الطلب واذ اللفظ جازي ويجوز الرفع الاسم الذي بعده فعل مشتمل
 عنده بضميه او مشتمل بالابتداء عند عدم قرينة خلاف الرفع الى عند عدم قرينة النصب
 التي يكون النصب معها مساويا للرفع او مختارا او واجبا نحو زيد ضربته فان النصب
 والرفع جازيان فيه لوجود قرينة النصب لكن الرفع اول من النصب لان النصب
 مقتضى الحذف والرفع ليس كذلك وكذلك يختار الرفع ايضا عند وجود قرينة
 النصب المختار اذا كان قرينة الرفع اقوى من قرينة النصب المختار نحو اتابع غير
 الطلب نحو جازي زيد واتاعه ووقضته فانه لو لا ان كان النصب هو المختار

لانما النصب كان عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وما تقدير الرفع كان عطف
 الجملة الاسمية على الفعلية والاول او التنكب لكن مع وجوده اذا كان الرفع
 هو المختار لان اما يقع الاسم بعد اللفظ او يقع الفعل بعد اللفظ
 لرفع اول من النصب واذ كان كذلك فاختار اللفظ لان اللفظ هو المختار
 والآخر للنصب فخرج الرفع الاستئناس ام النصب للرفق وانما قال انما
 مع غير الطلب لان اما لو كان مع الطلب كان النصب هو المختار نحو ضربت زيدا
 واتاعه واذ كان كذلك فاختار الرفع كان الطلب هو المختار وهو بعيد لان
 لا يجهل الصدق والكذب والطلب لا يجهل الصدق والكذب وعلى تقدير النصب
 لا يلزم الا حذف الفعل التام بل وحذف الفعل شابع كشيء وتقدير الفعل بعدا
 وكلاهما اكثر من وقوعه مع الطلب خبر اللفظ وكذا ذلك الرفع مختار بعد اذ اللفظ جازي
 نحو جازي زيد واذ امره واكثر منه لان اولوية عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية
 مختارها بغيره ووقوع الفعل بعد اللفظ جازي لا يخرج الرفع عن النصب لعدم
 استئناسه حذف الفعل **فصل** ويجوز النصب بالعمدة على جملة فعلية للتناسب
 الى ويجوز الرفع ويجوز النصب بعد جملة فعلية معطوف عليها جملة اخرى نحو جازي
 زيد وعمه واكثر منه لانه على تقدير النصب يلزم عطف جملة فعلية وما تقدير الرفع يلزم
 عطف جملة اسمية على جملة فعلية والاول اول حفظ للتناسب **فصل** ويجوز
 النصب وحذف الاستفهام اي ويجوز النصب بعد حرف النفي والاستفهام مع
 جواز الرفع نحو زيد افرسبه وما زيد افرسبه فانه على تقدير الرفع كان النفي والاستفهام
 داخلين على الفعل ولا شك ان دخولهما على الفعل اول من دخولهما على الاسم

Copyright © King Saud University